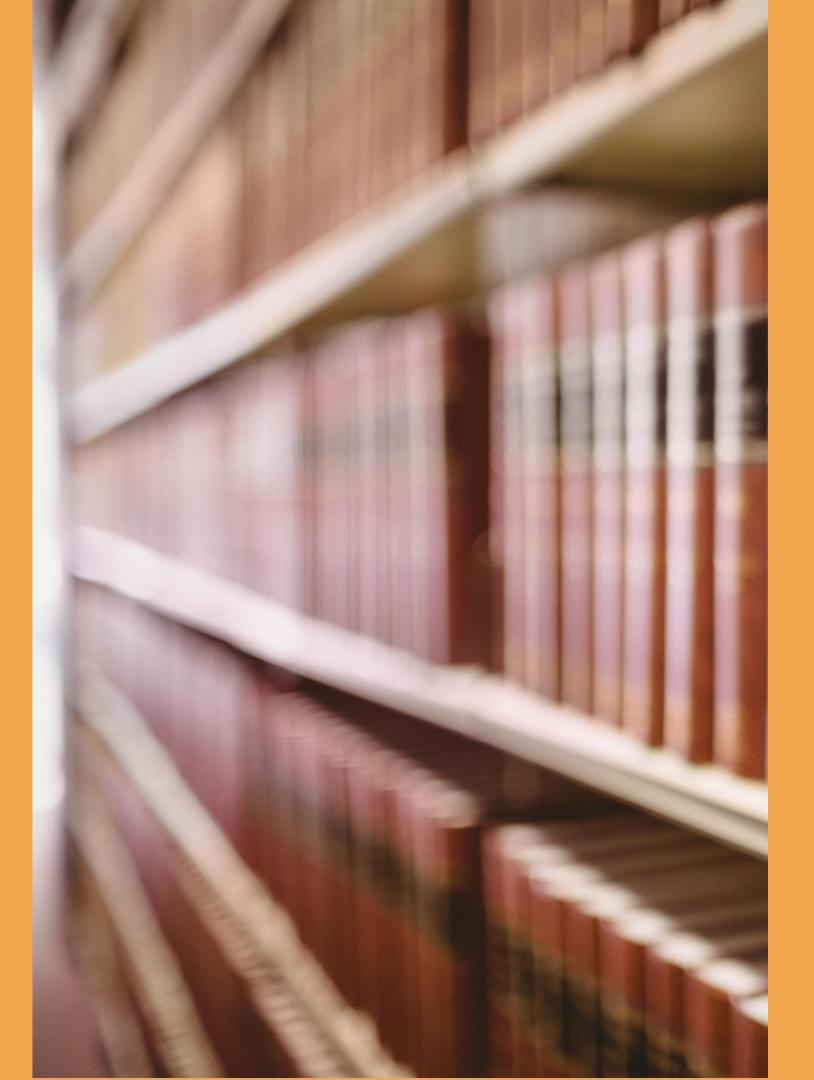


خع الجلسة السادسة

1 الجزء الاول: الاصلاحات التنظيمية: مفهومها وأهميتها

20 الجزء الثاني: الأطر التشريعية لبيئة الاعمال في السودان



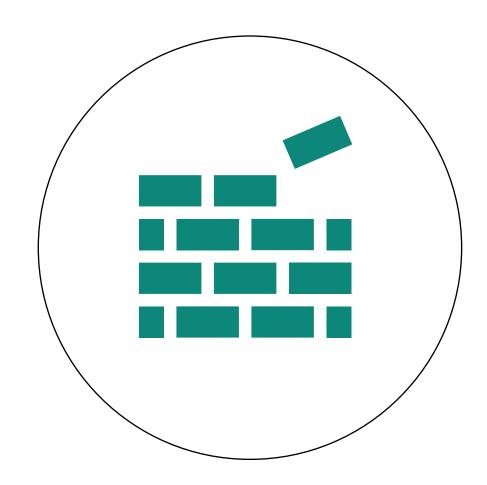
الجالاول

الاصلاحات التنظيمية ومفهومها وأهميتها

السيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا







أبرز التدعيات الاقتصادية التي شهدتها الدول التي أفرت أصلاحات تنظيمية هي:

- أرتفاع الانتاجية في العمل
- أرتفاع أنتاجية رأس المال
 - زيادة التنافسية
 - أرتفاع في الوظائف
 - أنخفاض في الاسعار

الاصلاحات التنظيمية يجب ان تأتي في سياق خطة أولويات واضحة

ما هي أهمية الاصلاحات التنظيمية؟

الاصلاح التنظيمي هو من أهم الممارسات التي تقوم بها الحكومات كما يشكل شرط أساسي للتعاون الدولي.

يقلل الإصلاح التنظيمي من الحواجز أمام حركة السوق، ويعزز ديناميكية حركة الأعمال، مع ضمان الرفاهية الاجتماعية الأساسية. أيضاً، من خلال دمج ممار سات الشفافية والوصول إلى القوانين والمعلومات، يساهم الإصلاح التنظيمي أيضاً في الحد من الفساد.





الإصلاحات التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي

- لا يمكن تنفيذ الخطط الاستراتيجية من دون أقرار أصلاحات تنظيمية ذات صلة
- أقر السودان وثيقة إستراتيجية لمكافحة الفقر (2021 2023) والتي حددت خمسة كائز لمكافحة الفقر وهم:
 - 1. تعزيز أستقرار الاقتصاد الكلي
 - 2. تعزيز نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام
 - 3. النهوض برأس المال البشري والتنمية الاجتماعية
 - 4. تعزيز السلام واتاحة فرص متساوية لكافة السودانيين
 - 5. تدعيم نظم الحكم الراشد والقدرات المؤسسية.
 - على السودان البدء بتنفيذ أولوباته عبر أقرار بعض القوانين المهمة.



الاصلاحات التنظيمية المتعلقة ببيئة الأعمال في السودان:

أقر البرلمان السوداني قانونين هامين لبدء طريقه الطويل في الإصلاحات التنظيمية، وهما:

- قانون تشجيع الاستثمار الصادر سنة 2021.
- قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (18/2021)
 - تم أقرار تشريعات جديدة للمنافسة
- كما تم أنشاء هيئات حكومية جديدة (متعلقة بمكافحة الفساد و ضمان المنافسة العادلة لضبط الاسواق والاسعار)

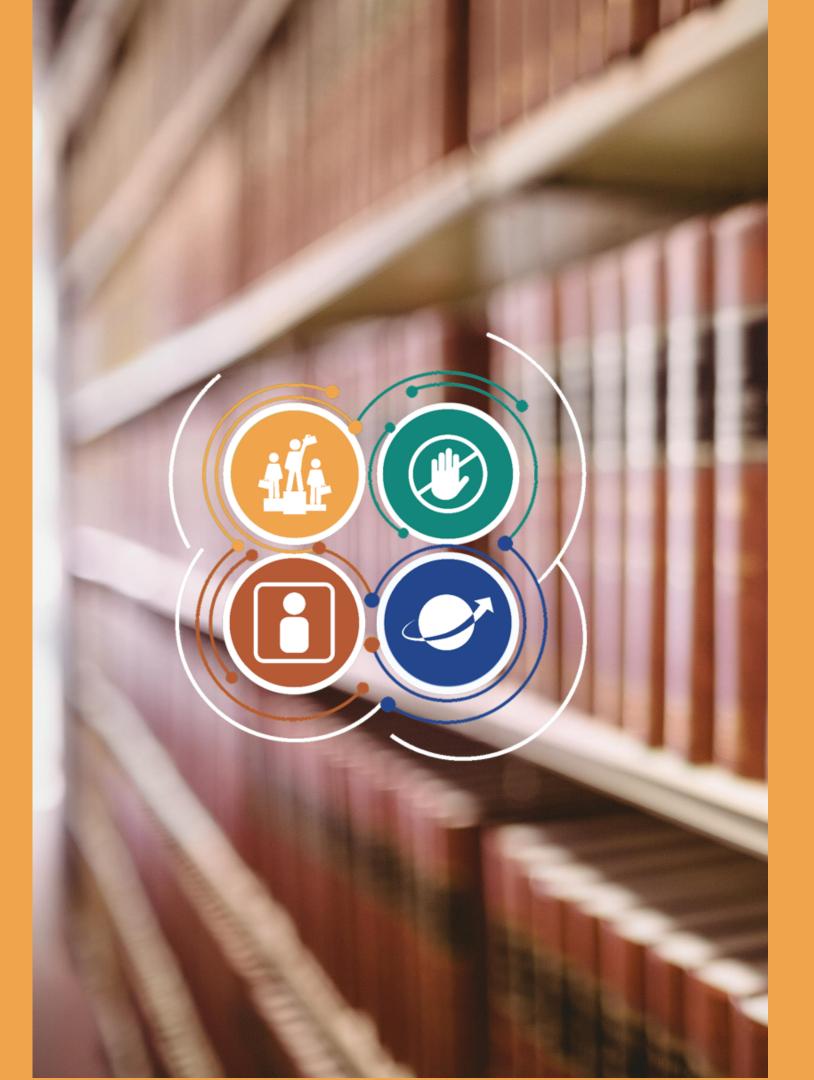
0 0 0 0 0

00000

0 0 0 0 0

OOOOO





الج الثاني

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

السيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا







نظره عامه عن التقرير

يستند تقرير الاطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية إلى تقييم للمناخ التنظيمي الحالي في المنطقة، حيث ينظر في التشريعات المتعلقة بالمنافسة، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية المستهاك.



المنهجية

تضمن البحث أربعة مراحل

- جمع المعلومات المتاحة من الوزارات ذات الصلة
- تجميع القوانين واللوائح والسياسات الرئيسية الستخدامها
- إنشاء مؤشرات رئيسية لقوانين المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر ومكافحة الفساد وحماية المستهلك.
- فرز المعلومات وربطها من خلال مقابلات معمقة مع المسؤولين والإداريين وأصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد.







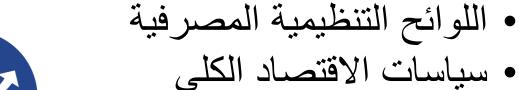


مصفوفة التقييم:

بالنسبة لقانون مكافحة الفساد:

- مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام
 - مكافحة الرشوة وحماية المبلغين
 - الموازنة والأنفاق العام
 - الحكومة الرقمية
 - الحكومة المفتوحة والشفافية
 - معايير المشتريات العامة

بالنسبة لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر:



- الأطار التنظيمي للأستثمار
 - خطط التحفيز
 - المعاهدات الثنائية
- التحكيم والاستثمار الأجنبي المباشة (مؤشر جدید لتقریر 2022)













مصفوفة التقييم: كَا



بالنسبة لقانون حماية المستهلك:

- لوائح السلامة
- حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين
- تدابير تمكن المستهلكين من الحصول على تعويض
 - تعزيز الاستهلاك المستدام

0 0 0 0 0

0 0 0 0 0

0 0 0 0 0

00000



بالنسبة لقانون المنافسة:

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية
 - قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار
 - الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة
 - ممارسات إنفاذ المنافسة
 - اتفاقيات التجارة الدولية
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات المنظمة
 - اللوائح التنظيمية الاندماج الشركات
 - حماية العمل









3.99 إلى 3.99	معتدل	الإطار التشريعي في مرحلة تطور بالمقارنة مع المعايير الدولية القوية جداً. وتشير مرتبة «معتدل» أن فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية تقع في منزلة ما بين «الابتدائي» و»المتطور».
4.99 إلى 4.99	متطور	تشير مرتبة « متطور» أن الكثير من الأطر التشريعية في مرحلة متقدمة وقريبة من المعايير القوية والقوية جداً التي توصي بها القياسات الدولية.
5 إلى 5.99	قوي	الأطر التشريعية التي تُدرج في مرتبة «قوي» هي الأقرب إلى المعايير القوية جداً التي توصي بها المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية، كما يشير ذلك أن وضع فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية المعنية قوي.
6 إلى 7	قوي جداً	تعني مرتبة «قوي جداً» أن الأطرالتشريعية تتطابق مع المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية أوأنها قريبة منها. وإذا كان المرتبة لبلد مرتبة «قوي جداً» لفئة تشريعات رئيسية، كمثل « اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات»، فأن ذلك يدل على أن هذه الفئة مطابقة للمؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجي.

بالنسبة للنتائج

تم استخدام علامة وصفية كون أن هدف التقرير هو تزويد البلدان بوصف الأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية "القوية جدًا"، لا الى مقارنتها بعضها البعض





الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

الموجز القطري لدولة السودان

السيدة ناتالي خالد، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا







مؤشرات قانون الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد: نقاط القوة

- بعد رفع العقوبات الدولية، اعتمد البنك المركزي في السودان مراسيم جديدة للقطاع المصرفي مكنته من: دخول نظام ال IBAN واعتماد نظام مصرفي مزدوج (إسلامي وغير إسلامي).
- تم ذكر صراحة انه من أبرز أهداف الأستثمارات التي ستتدفق هي تعزيز النمو الاقتصادي، الإنتاج المحلي، وتحسين الميزان التجاري ، إلخ. (المادة 4.2).
- من أجل ملائمة المعايير العالمية للأستثمار، أي أستثمار يجب أن يلتزم بمبدأ التدريب ورفع قدرات القوى العاملة، وكذلك تشجيع البحث العلمي والتطوير وإدخال التقنيات المتقدمة في مختلف مجالات الإنتاج (المادة 5).
- من أجل ضمان نجاح هذه السياسات والأهداف الاقتصادية المعتمدة حديثًا وكذلك حسن تنفيذها، تم إنشاء هيئة تتمتع بصلاحية مراجعة واعتماد السياسات العامة والخطط الاستراتيجية والبرامج التي قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف الاستثمار (المادة 7.1).









مؤشرات قانون الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد: نقاط القوة

- الأطار التنظيمي للأستثمار أصبح أوضح في السودان، حيث ستحدد الهيئة رسوم وعوائد الاستثمارات كما ستصدر دليل إجرائي للاستثمار يتضمن الشروط والإجراءات والأطر الزمنية المحددة لتخصيص الأراضي وإصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص المتعلقة بأنشطة الاستثمار (المواد 21 و 26).
- يجب أن يتوافق تطوير المشاريع مع سياسات حماية العمال. أيضا، تم فرض العديد من الواجبات الاجتماعية والبيئية (المحافظة على البيئة) على المستثمرين (المواد 5 و 28).
- تم اعتماد سلسلة من الضمانات والامتيازات في قانون الاستثمار: إعفاءات جمركية، إعفاء من ضريبة أرباح الأعمال، إعفاء من ضريبة القيمة المضافة، ألخ (الفصل 5).
- يسمح القانون الجديد، إذا اتفق الأطراف، على حل أي نزاع ناشأ عن عقد أستثمار أجنبي عبر التحكيم (سيعطي التحكيم ضمانة للمستثمرين الأجانب للحضور وإبرام عقود الاستثمار مع حكومة السودان لأن المستثمرين الأجانب لا يثقون عادة بالمحاكم المحلية لتسوية النزاعات). (المادة 34).









مؤشرات قانون الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد: نقاط الضعف

- مع أعتماد نظام مصرفي جديد، لا يزال هناك أفتقاد لقوانين ومراسيم لأعادة هيكلة المصارف وللسماح للبنوك الأجنبية من دخول السودان.
 - هيئة الأستثمار لم تشكل بعد. ما يعني أيضا ان قانون الاستثمار الأجنبي لا يتم تطبيقه بشكل كامل.
 - بالرغم من رفع العقوبات، لا يزال هناك أفتقاد لأتفاقيات تجارية تفضيلية لتتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - لا يوجد تحليل للتكلفة والعائد في خطط التحفيز
 - لم تعقد السودان بعد معاهدات ثنائية مكملة لأهداف التنمية الوطنية
 - لا يوجد تشريعات تضمن أستقلالية السلطة القضائية في السودان.





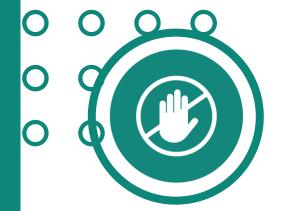


2022

18 معتدل

نتائج قانون الأستثمار الأجنبي المباشر العناوين الرئيسية:

2020	
1	• اللوائح التنظيمية المصرفية
2	• سياسات الاقتصاد الكلي
3	• الأطار التنظيمي للأستثمار
0	• خطط التحفيز
0	• المعاهدات الثنائية
	• التحكيم والاستثمار الأجنبي المباشة
6 ضعف	محمه ع نقاط الاستثمار الأحنب المياشر /40



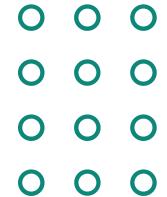
مؤشرات قانون مكافحة الفساد الجديد: نقاط القوة

- أكد القانون الجديد على استقلالية الهيئة وعدم وجود أي حصانة (حتى لو كانت بموجب قانون آخر) بوجه تطبيق قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الحالي. (المواد 10 و 34).
- تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد حيث حددت أهدافها و تم منحها صلاحيات محددة لمواجهة الفساد وتم وضع أقصى عقوبة على كل من يخالف أحكام قانون الفساد (المواد 7، 8، ،9، 35).
- تم منح الهيئة صلاحية تقييم جرائم الفساد والتحقيق فيها وأتخاذ تدابير أحترازية (حجز أموال) وإحالتها إلى المحاكم القضائية المختصة. كما أيضاً تم منح الهيئة صلاحية وضع برامج وطنية وتدريبية لمكافحة الفساد ولترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات المالية والإدارية لضمان الحوكمة الرشيدة في الادارات العامة. (المواد 9 و 20 و 35).
 - أصبح للهيئة دور في إعداد مشروع الموازنة السنوية وإحالتها إلى مجلس النواب لإقرارها. (المادة 8)
- بالإشارة إلى أحكام القانون الجديد، فإن المبلغين عن المخالفات محميون من قبل اللجنة، ما سيشجع المواطنين على الانخراط في الإبلاغ
 عن ممار سات الفساد ومواجهتها. (مادة 21)



مؤشرات قانون مكافحة الفساد الجديد: نقاط الضعف

- غياب تعريف واضح للمفاهيم المتعلقة بالفساد مثل الشفافية.
- غياب الوضوح حول استقلالية الأجهزة الإدارية لمراقبة الفساد والمعاملات الإدارية. كما انه يجب نشر بشكل علني التنفيذ العملي والقرارات التي تصدر.
 - غياب معايير واضحة لتقييم قضايا الرشوة والفساد في التشريع.
 - غياب أحكام تشرع الحكومة الرقمية
 - - غياب تعريف الشفافية فيما يتعلق بالمشتريات العامة
 - - لم يتم وضع برامج تدريبية و تثقيفية فيما يتعلق بمكافحة الفساد









0 0 0 0

0 0 0 0

0 0 0 0

2022 8 10 1 1 1 2 7 29 قوي

نتائج قانون مكافحة الفساد الجديد العناوين الرئيسية:

2020	
7	• مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام
8	• مكافحة الرشوة وحماية المبلغين
0	• الموازنة والأنفاق العام
0	• الحكومة الرقمية
3	• الحكومة المفتوحة والشفافية
8	• معايير المشتريات العامة
26 متطور	مجموع نقاط مكافحة الفساد/37



مؤشرات قانون قانون المنافسة (2009): نقاط القوة

- تم تعریف الاحتکار والاندماج (عامودي وأفقي) كذلك تم تعداد ممارسات أحتكاریة و الاندماجات التي تؤدي الى الاضرار بالمنافسة (مواد 2، 5، 10)
 - تم تعريف اساءة استخدام الوضع المهيمن وتم تعداد بعض الممارسات ذات الصلة (مادة 6)
 - تم منع الشركات من أتخاذ اي اجراء يختص بتنفيذ عقود الاندماج قبل تبليغ مجلس المنافسة والحصول على موافقته (مادة 11)
- تم التأكيد على واجب المحافظة على سرية المعلومات خلال التحقيقات المتعلقة بالمنافسة كما جرى منع اي شخص من الاشتراك بأخذ القرارات اذا كان هناك تضارب مصالح (مواد 13 و 18)
- تم انشاء مجلس للمنافسة وجرى تحديد طريقة عمله ودوره: تلقي الشكاوى، طلب المعلومات والبيانات لاجراء التحقيقات، رصد حركة السوق، الموافقة على الاندماجات، انشاء قاعدة بيانات متعلقة بالمنافسة، الخ. (مواد 16 و 17)







0 0 0 0 0



مؤشرات قانون قانون المنافسة (2009): نقاط الضعف

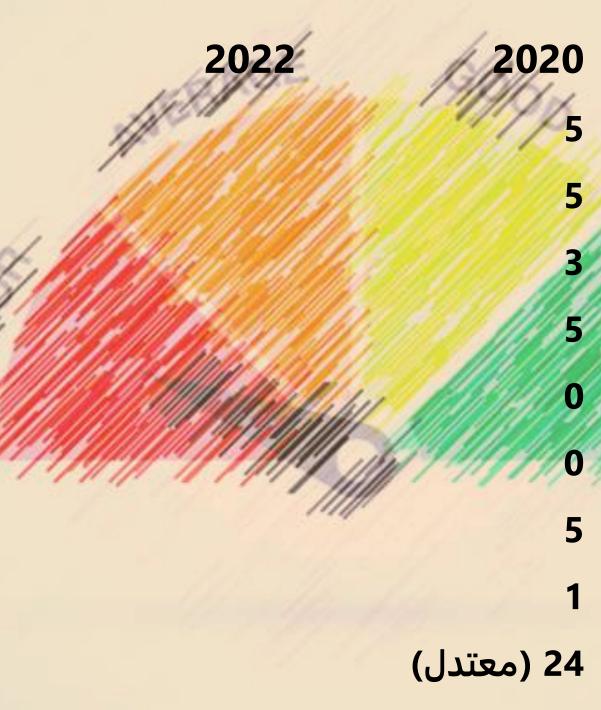
- غياب تعريفات واضحة في ما يخص الكرتالات وممارسات التواطؤ.
- يسجل عدم وضوح وغياب لعقوبات رادعة للمخالفات المتعلقة بالمنافسة
- يسجل غياب أحكام تؤكد على حماية العمال من البنود التعسفية المتعلقة بالمنافسة (بند عدم المنافسة)
- في ما يخص عقود الاندماج: يسجل غياب للأسقف أو النسب المئوية لابلاغ المجلس وأخذ موافقته. كذلك يسجل غياب معايير واضحة لكيفية دراسة عقود الاندماج من أجل اتخاذ القرار المناسب. يسجل أيضا غياب لذكر الممارسات التي تشكل ألتفاف على قانون المنافسة في عقود الاندماج (مثلا: اعطاء حق الفيتو لاحد المساهمين الجدد)
 - يسجل وجود صلاحيات واسعة للوزير للتدخل في عمل مجلس المنافسة (مادة 3.2 و 24)
 - لم يطبق القانون بشكل فعال في السنوات الماضية











نتائج قانون المنافسة (2009) العناوين الرئيسية:

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؛
 - قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار.
 - الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة.
 - ممارسات إنفاذ المنافسة
 - اتفاقيات التجارة الدولية.
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات المنظمة
 - اللوائح التنظيمية الاندماج الشركات
 - حماية العمل.

مجموع نقاط المنافسة/55



مؤشرات تشريعات حماية المستهلك (2009): نقاط القوة

- تم تعداد بعض الممارسات الخادعة للمستهلك، مثلا: خلق انطباع كاذب للمستهلك، تقديم معلومات كاذبة، وضع أسعار لخداع المستهلك، الخ. (مادة 7)
- تم حظر وتعداد بعض الاساليب التي تقيد حرية المستهلك، مثلا: جعل تثمين السلعة او الخدمة اكثر صعوبة (مادة 8)









مؤشرات تشريعات حماية المستهلك (2009): نقاط الضعف

• لا يجود قانون خاص لحماية المستهلك يحدد الامور التالية:

• مثلا: انشاء حهاز خاص لحماية المستهلك، معايير واضحة لسلامة الغزاء، عقوبات رادعة للمخالفين، تنظيم التجارة الالكترونية، حقوق المستهلك، واجبات الشركات والتجار ومقدمي الخدمات الخ...

- 0 0 0
- 0 0 0 0
- 0 0 0 0
- 0000





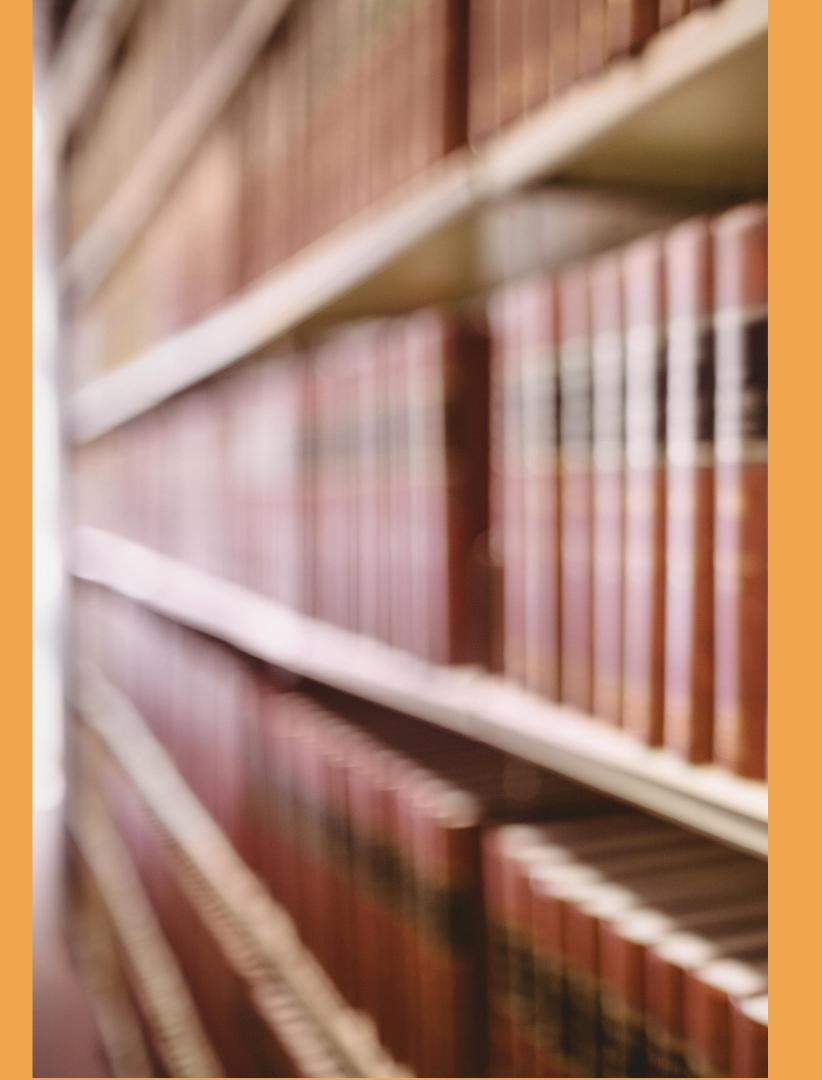


3 (ضعیف جدا)

نتائج تشريعات حماية المستهلك العناوين الرئيسية:

- لوائح السلامة
- حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين
- تدابير تمكن المستهلكين من الحصول على تعويض
 - تعزيز الاستهلاك المستدام

مجموع نقاط حماية المستهلك/34



توصيات عامة:

- ستؤسس الاصلاحات التنظيمية لخلق بيئة داعمة لتحقيق الخطط الموضوعة عبر:
 - السماح للقطاع الخاص بدخول السوق
 - جذب الأستثمار الأجنبي الى السوق
- أجراء اصلاح تنظيمي وتشريعي شامل للقطاعات يجب أن يترجم بتعديل وأقرار قوانين جديدة لتدعيم بيئة الأعمال.
- تقارير بيئة الاعمال والبوابة التشريعية سيمكنون المشرع في السودان من معرفة الثغرات التشريعية لأقرار وتعديل وتحسين القوانين مما سيفيد تحقيق أهداف الخطط التنموية الموضوعة.

الموجز القطري لدولة السودان







الموجز القطري لدولة السودان

